

يظن عدلاً اجراً ونعمةً لانتقمةً وصحةً لمرضاً فلا يطلب  
 العلاج والاصق الى الاطباء وهم علماء أهل السنة والجماعة  
**الحاصل في اربعة مباحث** **المبحث الاول** في تفسيره  
 وضده ومناسبهما وحكمهما بالحد اذ اذادة زوال نعمته  
 الله تعالى عن احد عماله فيه صلاح ديني او دنيوي من غير ضرر  
 في الآخرة او عدم وصولها اليه وجهته من غير انكار له ولو  
 وقع في قلبك من غير اختيار ووجدت الانكار لو توقعه  
 فيه فلا بأس بالاتفاق فان لم يجد او وقع باختيار و  
 اذادة زوال او عدم وصول فان عملت بمقتضاه او  
 ظهر اثره في بعض الجوارح فحرام بالاتفاق وان لم  
 تعلم بمقتضاه ولم تظهر اثره اصلاً وكان الموجود في القلب  
 نفاً فقط فحراماً اختلفوا في حرمة وكون صاحبه آمناً  
 ومختار الامام الفرائي رحمه الله تعالى حرمة وظن هذا الفقير  
 عدماً

عدماً بالقوله عليه السلام ثلث لا ينجو منهن احد الظن و  
 الطيرة والحد وساعتكم بالخرج من ذلك اذا ظننت  
 فلا تحقق فاذا نظرت فامض واذا احسرت فلا تبغ خزيه  
 ومحمل الامام الفرائي هذا على حجب الطبع لزوال نعمته العدة  
 مع الكراهية من جهة الدين والعقل غير موجبه اذ البعد  
 حقيقة في الاذادة التي هي ضد الكراهية فلا يجامعها  
 كما لا يجامع الشهوة اعني حجب الطبع ضد ما الذي  
 هو النفرة بخلاف كل من الاولين فانه يجامع كل من الاخيرين  
 والاوليان اختياريتان والاخيرين اضطراريتان لا  
 يوصغان بالمحل والحرمة وقوله عليه السلام فلا تبغ من  
 البغي الذي هو فعل الجوارح وسئل الحسن عن الجسد  
 فقال غمته لا يترك ما لم يبد له وقوله عليه السلام ان الله  
 تعالى تجاوز لزامه عمادته بتبغها ما لم يحكم او يعمل